

## وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتماد المعاذنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية

عن العام المالي ٢٠٠٩

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية جلسة ٢٠٠٨/٩/٢٠ باعتماد المعاذنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالي ٢٠٠٩؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/١٢/٣؛

### قرر:

**مادة ١ -** اعتماد المعاذنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة الإسكندرية عن العام المالي ٢٠٠٩ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١١٤٥٣٠٠ ج (فقط أحد عشر مليونا وأربعين ألفاً وثلاثة وخمسون ألفاً جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١١٤٢٤٢٤٢ ج (فقط أحد عشر مليونا وأربعين ألفاً واربعية وعشرون ألفاً ومائتان واثنان وأربعين جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٨٧٥٨ ج (فقط ثمانية وعشرون ألفاً وبعمائة وثمانية وخمسون جنيهاً لا غير).

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالواقع المصرية.

تحريراً في ٢٠٠٨/١٢/٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية  
لواء دكتور / محمد أبو شادي